التنمية الاقتصادية والخطة الخمسية الأولى في الجمهورية العربية اليمنية : دراسة تحليلية

د. عبد الكريم الارياني *

١ ــ مقدمـــة

في عصر انقسم فيه العالم الى دول نامية واخرى متقدمة وصنفت ما يسمى اليوم بدول الشمال (شمال الكرة الارضية) بانها الدول المتقدمة بينما صنفت دول الجنوب دولا نامية ، وبينما يدور حوار الشمال والجنوب حول وسائل سد الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة بين سكان شطري الكرة الارضية نجد ان جميع اقطار وطننا العربي تقع ضمن دول الجنوب وجميعها ايضا تقع ضمن مجموعة الدول النامية . بما في ذلك لبنان بعد خرابه . ولكن هذه الاقطار تختلف في درجة نموها او تخلفها بحسب ما حباها الله من موارد وثروات طبيعية أمكن استغلالها ، وحتى الدول المنتجة للنفط ما زالت ضمن مجموعة الدول النامية على الرغم من ان احداها (الكويت) تتمتع اليوم بأعلى متوسط لدخل الفرد في العالم .

ان مقياس التقدم ومقارنته بالتخلف ليس مبنيا اليوم على عدد الاوراق النقدية التي بحوزة الفرد بل يقاس بما يتوفر لذلك الفرد من خدمات اساسية كالتعليم والصحة والغذاء والملبس اللائق والسكن المريح وبقدرة المجتمع على تحويل المواد الاولية لسد حاجته وحاجة المجتمعات الاخرى مستخدما وسائل العلم

---

* يعمل مستشارا زراعيا في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .

ــ سبق وان شغل منصب وزير التربية والتعليم بصنعاء ورئيس جامعة صنعاء من ٧٦ ــ ١٩٧٨ . كما عين وزيرا للتنمية ورئيسا للجهاز المركزي للتخطيط بصنعاء في الفترة من ٧٤ ــ ١٩٧٦ .

ــ حصل على درجة الدكتوراة في علوم الاحياء من جامعة يال Yale بالولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٦٨ .

الحديث ، بل وتقارن الدول المتقدمة والنامية بالقياس الى عدد الساعات التي يقضيها الفرد في الترفيه والترويح مع افراد اسرته غير آبه بضروريات الحياة او بمشاكل العمل ، ومن هذا المنطلق فما زالت الدول النفطية كغيرها من دول وطننا العربي مشغولة بتوفير الخدمات الاساسية لابنائها .

على الرغم من ان الدول النامية تتبنى سياسات اقتصادية مختلفة ، فمنها من يطبق الاشتراكية ومنها من يعمل بمبدأ حرية العرض والطلب ومنها من يحاول ان يحتل منزلة بين المنزلتين الا انها تكاد تقف جميعها تحت مظلة واحدة وهي مظلة التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يصبح القطاع العام هو راس الحربة لبلوغ الاهداف وتحقيق الاستراتيجيات خلال محاولتها ان تلحق بركب الحضارة الحديثة .

ومما لا شك فيه ان مفهوم التخطيط صفة تميز بها الانسان منذ حياته الاولى المغرقة في القدم فهو عندما كان مخلوقا بدائيا يعتمد في معيشته اساسا على صيد الحيوان ، لم تكن له مخالب ناشبة ولا انياب مفترسة فقد كان يصطاد فريسته بالقنص والايقاع في الشرك وما كان لذلك ان يتم لو لم يكن كائنا « مخططا » . ومنذ ان بدأ الانسان يستقر في تجمعات بشرية متفاوتة في تقاليدها وعاداتها وفي معظم الاحيان متضاربة في مصالحها كانت الحروب هي الشغل الشاغل لها وكان النصر يعقد في الغالب لمن احسن وضع خطته حتى وان قل عدده وعدته ، وما زلنا نبدي اعجابنا « بخطة » حصان طروادة حتى اليوم في عصر الحاسبات الالكترونية والقذائف الموجهة بأشعة لايزر .

ولكن التخطيط من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية مفهوم حديث دخل حياة الانسان مع بداية الربع الثاني من القرن العشرين حيث اعد الاتحاد السوفياتي اول خطة خمسية ونشرها في عام ١٩٢٩ ثم تلتها محاولات الهند في وضع خطط موجهة اساسا نحو التصنيع في الفترة ما بين ١٩٣٣ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وبعد ان وضعت الحرب اوزارها كانت فرنسا اول دولة في اوروبا الغربية تتبنى التخطيط الشامل لاعادة التعمير ثم جاءت خطة مارشال لاعادة تعمير غرب اوروبا بما في ذلك الدولة التي خربتها وهي المانيا وحليفتها ايطاليا وكان من شروط خطة مارشال على الدول المستفيدة منها ان تضع لنفسها خطة تمتد على مدى اربع سنوات على الاقل . وفي عقد الستينات تحررت معظم دول العالم الثالث من السيطرة الاستعمارية وكان عدد كبير من هذه الدول يرى في الاتحاد السوفياتي نموذجا لدولة كانت متخلفة قبل اربعة عقود من الزمن ولكنها بالتخطيط المركزي تحولت الى واحدة من اقوى دول العالم صناعيا وتكنولوجيا ولذلك فلم تكد تشذ دولة واحدة من دول العالم الثالث عن الاخذ بمبدأ التخطيط للتنمية .

وفي وطننا العربي الذي تتباين فيه الانظمة الاقتصادية والسياسية يعكس هذا التباين نفسه على درجة التخطيط المتبع في كل بلد فهناك دول لا يكاد التخطيط فيها يتجاوز التوقعات العامة كالكويت والبحرين مثلا ، بينما يصل التخطيط الشامل مداه في العراق والجزائر ، وفي هذه المقالة سنعرض للقارىء تجربة الجمهورية العربية اليمنية في التخطيط للتنمية ذلك البلد الذي قالت عنه احدى المجلات الامريكية عندما قامت ثورة ١٩٦٢ انه بلد يسير بخطى حثيثة نحو القرن الثالث عشر الميلادي .

٢ ــ تاريخ التجربة اليمنية في التخطيط والتنمية

في أوائل هذا العقد قامت الاجهزة الفنية في منظمة الامم المتحدة بتصنيف الدول النامية بناء على مقاييس اقتصادية واجتماعية اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للمنظمة ، ومن هذا التصنيف اتضح أن هناك تفاوتا شاسعا في درجات النمو بين هذه الدول وتم اختيار خمسا وعشرين دولة ، اطلق عليها اسم الدول الاقل نموا وكان من بينها الجمهورية العربية اليمنية ، ثم زيادة في الغربلة والتمحيص اختارت الامم المتحدة خمس دول اخرى من الخمس وعشرين دولة وصنفتها بأنها الاقل نموا بين هذه الدول وكان اليمن الشمالي من ضمنها ايضا ، وعلى الرغم من ان بلدا عربيا آخرا هو السودان كان قد صنف ضمن هذه المجموعة ، الا ان الحالة الاقتصادية المتردية في الجمهورية العربية اليمنية كانت أشد قسوة في عام ١٩٧٠ وهو العام الذي وضعت فيه الحرب الاهلية اليمنية اوزارها بعد صراع دام ثماني سنوات .

ولكي نعرف أسباب التخلف الرهيب في اليمن فلا بد لنا أن نعود قليلا الى الوراء الى ما قبل ثورة ١٩٦٢ التي اطاحت بالحكم الامامي واعلنت النظام الجمهوري ، فقد كان اليمن قبل ذلك التاريخ يعيش في عزلة تامة منذ أن تولى السلطة فيه الامام يحيى بعد انهيار الامبراطورية العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الاولى ثم تلاه ابنه الامام أحمد بعد فشل انقلاب سنة ١٩٤٨ الذي قتل فيه الامام يحيى بتحريض من زعماء حركة الاحرار اليمنيين الذين كانوا يهدفون الى اخراج اليمن من عزلته وتخلفه .

ولكن رياح التغيير التي هبت على الوطن العربي بعد قيام الثورة المصرية في ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ أجبرت الامام أحمد أن يفتح بعض النوافذ التي اطل منها اليمن على حلبة القرن العشرين في بداية النصف الثاني منه فوقع في عام ١٩٥٧ اتفاقية مع الاتحاد السوفياتي لتشييد ميناء حديث في مدينة الحديدة واخرى مع الصين الشعبية في نفس العام لشق وتعبيد الطريق بين الحديدة وصنعاء

(٢٢٤ كم) وثالثة مع وكالة التنمية الامريكية ، لشق الطريق من المخا الى تعز وصنعاء (٣٧٥ كم) اضافة الى تنفيذ اول مشروع لمياه الشرب النقيـــة لتزويد عاصمة حكمه آنذاك وهي مدينة تعز وفيما عدى ذلك يمكننا القول ان اليمن كان وحتى قيام ثورة ١٩٦٢ يعيش في غياهب القرون الوسطى لا يكاد ابناؤه يعرفون شيئا مما يدور حولهم في عصرنا الحديث ، عصر الكهرباء والقطار والهاتف والتلفاز والجامعات والطائرات النفاثة الى آخر ذلك من مظاهر حضارة القرن العشرين التي كانت مع بداية النصف الاخير من هذا القرن قد غزت ادغـــال افريقيا واجزاء من غابات الامازون تلك التي تعيش فيها اكثر السلالات البشرية تخلفا بينما لم تصل الى شعب هو من اقدم الشعوب الانسانية حضارة .

وبعد قيام ثورة ١٩٦٢ اندفعت اليمن لتقاتل على جبهتين ، الجبهة الاولى كانت جبهة الدفاع عن الثورة والجمهورية وقد أعطيت بالطبع الاولوية علـــى الجبهة الثانية وهي جبهة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى الرغم من أن جبهة القتال ظلت مفتوحة حتى نهاية النصف الاول من عام ١٩٧٠ الا ان القيادة السياسية لم تأل جهدا في الباس هذا البلد العريق الذي اكتشفه العالم فجأة من خلال مأساته ثوبا عصريا ، فصدر سيل من القرارات الجمهورية والوزارية بانشاء الوزارات والمصالح ومؤسسات القطاع العام والمختلط والخاص وصدرت قرارات بتعيين وزراء لها ورؤساء ووكلاء ومدراء عامون ومدراء ادارات الى آخر ذلك من كلمات قاموس الادارة الحديثة التي لم تكن الغالبية العظمى من ابناء الشعب تفقهها ، ولم يكن مستغربا أن كثيرا من هذه الاجهزة ظل اما حبرا على ورق أو مشلول القدرة نهائيا نظرا لعدم توفر الكفاءات المؤهلة والقادرة على تسييرها فلم يكن عدد خريجي الجامعات يتجاوز اصابع اليدين عندمـــا قامت الثورة ، كما لم يكن مستغربا ايضا أن هيكل الجهاز الاداري الحديث أو ان شئت فقل تفصيل الثوب الجديد الذي البسه اليمن كان في معظم اجزائه منقولا حرفيا عن نظيره في الجمهورية العربية المتحدة آنذاك (مصر) ومع ذلك فقد كانت كلها جهودا مخلصة في سبيل دفع اليمن للسير على طريق التنمية الحديثة .

ومع ان موضوع حديثنا هو عن الخطة الخمسية الاولى في الجمهورية العربية اليمنية الا اننا لا نستطيع ان ندلف الى الحديث عنها دون أن نشير الى ما سبقها من جهود ومحاولات لان الخطة الحصيفة هي تلك التي تأخذ لبنات الماضي وتبني عليها أركان المستقبل ، وقد اثبتت التجارب في معظم الدول النامية او اية دولة ترغب بالاخذ بمبدأ التخطيط للتنمية ان أول لبنة في البناء هـــي احداث هيئة او جهاز أو وزارة تتولى مهمة التخطيط الشامل .

سنتناول جهود اليمن في التخطيط والتنمية منذ قيام الثورة عام١٩٦٢ وحتى صدور أول خطة خمسية شاملة عام ١٩٧٦ بتقسيم هذه الفترة الممتدة عبر أربعة عشر عاما الى ثلاث فترات زمنية الاولى تمتد من عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٧٠ وهي مدة الحرب الاهلية اليمنية والثانية من عام ١٩٧٠ وحتى صدور البرنامج الانمائي الثلاثي ، والثالثة هي مرحلة البرنامج الانمائي الثلاثي للاعوام المالية ١٩٧٣/٧٤ وحتى ٧٥/٧٦ .

تميزت السنوات الثمان الاولى من عمر الثورة اليمنية بأن جبهة القتال والمجهود الحربي للدفاع عن الثورة والجمهورية اعطيت الاولوية على غيرها ومع ذلك فلم تكن عجلة التقدم واقفة فبالاضافة الى أن كسر طوق العزلة الذي حجب المجتمع اليمني عن عالم القرن العشرين هو في حد ذاته عمل انمائي الا انه بوشر العمل في بعض المشاريع الحيوية منها ، على سبيل المثال لا الحصر ، البدء في تنفيذ طريق صنعاء/صعدة بمعونة جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٦٦ ولكن على الرغم من أن طول هذا الطريق لم يتجاوز ٢٧٠ كم فقد تعثر العمل فيه بسبب الحرب الاهلية ولم يفتتح رسميا الا في عام ١٩٧٧ كما تم بمعونة الصين أيضا انجاز مصنع الغزل والنسيج بصنعاء الذي دخلت فيه المراة اليمنية ميدان العمل الحديث لاول مرة ، وفي عام ١٩٦٤ حصلت اليمن على اكبر قرض يقدم لها من الاتحاد السوفياتي وخصص هذا القرض لشق وتعبيد طريق الحديدة/المفرق باتجاه تعز وانشاء مصنع للاسمنت بباجل وتنفيذ مشروع زراعي في تهامة ، وقد انجز الطريق في نهاية عام ١٩٦٩ وافتتح مصنع الاسمنت في عام ١٩٧٢ اما المشروع الزراعي في تهامة فقد تقلص من عشرة الاف هكتار الى اقامة مزرعة حكومية مساحتها الف هكتار فقط في وادي سردد ، واذا كانت تلك هي اهم المشاريع التي تبلورت خلال تلك الفترة فقد تم خلالها ايضا شق طريق المخا/صنعاء/تعز الذي بدأ العمل فيه قبل الثورة كما شيدت العديد من المدارس وفتح مستشفى جديد في صنعاء وآخر في تعز وبني عدد من المستوصفات الريفية ، كل ذلك بمساعدة الدول العربية والاجنبية التي كانت الكويت في مقدمتها.

أما في مجال احداث جهاز للتخطيط فقد صدر بعد ثلاث سنوات من قيام الثورة اي في عام ١٩٦٦ مرسوم احداث مجلس الاعمار اليمني ، ولكن دوامة الصراع السياسي والعسكري الذي كان دائرا في المنطقة ، انذاك حولت المجلس الى حبر على ورق بكل معنى الجملة ، وجاءت الحرب العربية الاسرائيلية الثالثة بفاجعتها وانعقد مؤتمر قمة الخرطوم حيث اتفقت الاطراف الضالعة في حرب اليمن على انسحاب الجيش المصري ولكن لم ينته عام ١٩٦٧ الا ومدفعية القوات الملكية تدق أبواب صنعاء ودامت العاصمة محاصرة سبعين يوما تمكنت بعدها القوات الجمهورية من فك الحصار الا ان الحرب ظلت سجالا بين

الجانبين حتى منتصف عام ١٩٧٠ ، وقد تميزت السنتان الاخيرتان من هذه الفترة (١٩٦٨ و ١٩٦٩) بتدهور الاوضاع الاقتصادية وهبوط قيمة الريال اليمني بصورة حادة .

وفي مارس ١٩٦٨ صدر قـــرار جمهوري بانشاء المجلس الاعلى للتخطيط واداته التنفيذية (المكتب الفني) . ولقد كان المكتب الفني اكثر حظا من مجلس الاعمار بفضل خبرة القائمين عليه وبفضل استقطابه لعدد من الشباب اليمني ذوي المعرفة الحديثة ، من خريجي الجامعات العربية ، وقد حاول المكتب الفني بلورة المفاهيم التخطيطية الحديثة وجمع الاحصائيات عن واقع اليمن الاقتصادي والاجتماعي كما اجرى اول مسح صناعي شامل للمنشآت الصناعية التي تستخدم خمسة اشخاص فأكثر بمساعدة مركز التنمية الصناعية للدول العربية واصدار اول كتاب للاحصاء السنوي عام ١٩٧١ وبدأ في اعداد بعض الدراسات لمشاريع صناعية ومساعدة القطاع الخاص على تنفيذها الا ان امكانيات المكتب الفني والخبرات المتاحة له لم تمكنه من الدخول الى مرحلة التخطيط او البرمجة .

في منتصف عام ١٩٧٠ تمت المصالحة بين الجانبين المتصارعين في الساحة اليمنية واعترفت المملكة العربية السعودية بالنظام الجمهوري وبدأت المرحلـــة الثانية من فترات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تبنت الحكومة سياسة الانفتاح السياسي والاقتصادي على جميع الدول ووجهت عنايتها الى احداث بعض المؤسسات الحديثة بعد انضمام اليمن الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير في عام ١٩٧٠ وانشيء البنك المركزي اليمني والمكتب المركزي للميزانية الذي كان نواة لتشكيل وزارة المالية الحديثة ، كما تركزت الجهود في تجهيز العديد من الدراسات للمشاريع الزراعية ومشاريع الطـــرق وتأسست اول كلية في جامعة صنعاء وزارت اليمن اول بعثة اقتصادية على مستوى عال ارسلها البنك الدولي للانشاء والتعمير في أوائل عام ١٩٧٠ وبعد دراسة فاحصة لواقع اليمن الاقتصادي والاجتماعي في ذلك الحين توصلت هذه البعثة الى الحقائق التالية :ـــ

١ ـــ تعتبر الجمهورية العربية اليمنية واحدة من الدول الاقل نموا بين الدول النامية حيث تبرز فيها بوضوح مظاهر التخلف التي ترزح تحتها الدول النامية ولكن بصورة اكثر حدة من غيرها .

٢ ـــ في قطاع التعليم لا يوجد في البلد سوى عشرين مدرسة اعدادية واربع مدارس ثانوية ولا يتجاوز عدد الطلاب في جميع مراحل التعليم (بما في ذلك طلاب الكتاتيب) ٦٠ الفا من بين مجموع السكان الذي قدر فى ذلك الحين بأنه يتراوح بين ٥ ـــ ٦ ملايين نسمة .

٣ ــ يشكل القطاع الزراعي ٧٠٪ من الدخل القومي على اقل تقدير ويعيش عليه ٩٠٪ من السكان ولكنه يتصف بالبدائية حيث لا تستخدم في هذا القطاع وسائل الانتاج الحديثة .

٤ ــ ينحصر النشاط الصناعي في مصنع الغزل والنسيج ومحلج للقطن ومصنعين لانتاج المشروبات الغازية ومصنع لسبك الادوات المنزلية من شرائح الالمنيوم المستوردة كما لم يتجاوز حجم الطاقة الكهربائية المولدة في اليمن ٣ ميجاوات (ينتفع بها اقل من ١٪ من السكان) .

٥ ــ اما قطاع المالية العامة والنقود والبنوك فان ميزانية الدولة في عجز مستمر حيث لا يغطي مصدر الدخل الرئيسي لها وهو الجمارك والزكاة النفقات الجارية وقد بلغ حجم التزامات اليمن الخارجية في ذلك الحين ١٧٠ مليون دولار صرف منها حوالي ٩٠ مليونا ولكن هذا الدين (على ضآلته) قد اصبح يشكل خطرا على سمعة البلاد حيث لم تستطع الحكومة سداد الاقساط المترتبة عليه والتي قدرت حينئذ بحوالي ½٧ مليون دولار سنويا واما النظام البنكي الحديث فهو محصور في البنك اليمني للانشاء والتعمير الذي يعمل أيضا مصرفا للحكومة وكثيرا ما تلجأ الدولة الى الاستدانة منه لسد العجز في نفقاتها الجارية .

٦ ــ بالنسبة لقطاع النقل والمواصلات فان مجموع اطوال الطرق المعبدة بالاسفلت هو ٤٥٠ كم والطرق المفروشة بالحصى ٣٧٥ كم اما المواصلات فعمودها الفقري هو خط التلغراف الذي اقامه الاتراك في بداية القرن العشرين .

٧ ــ لم يتناول التقرير قطاعي الصحة والخدمات العامة نظرا الى انهما لم يكونا ذا وزن يذكر في حياة المجتمع اليمني في عام ١٩٧٠ حيث كان النشاط الطبي مقصورا على بعثة طبية روسية واخرى صينية وعيادة الاطفال السويدية في تعز والمستشفى المعمداني في جبلة ، ولم يكن عدد الاطباء اليمنيين يزيد على عشرين طبيبا . اضافة الى بعض المستوصفات الريفية التي كان معظمها مغلقا .

وقد كانت اهم توصية خرجت بها البعثة هي ضرورة تقوية جهاز التخطيط في البلد ليكون رأس الحربة في الانطلاق نحو مرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل ظروف سياسية محلية ودولية ملائمة ، وقد اشترك البنك الدولي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في تمويل أول فريق عربي يصل الى اليمن بهدف العمل على انشاء جهاز للتخطيط وتدريب اليمنيين واعداد

العدة لدخول اليمن الى مرحلة جديدة في البرمجة أولا ثم التخطيط الشـــامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ثانيا ، وفي يناير من عام ١٩٧٢ صدر القرار الجمهوري باحداث الجهاز المركزي للتخطيط الذي لعب بعد ذلك الدور القيادي في تسيير عجلة النمو الاقتصادي الذي تشهده اليمن اليوم . وفي يونيه ١٩٧٣ أعد الجهاز المركزي للتخطيط اول برنامج للتنمية هـــو البرنامج الانمائي الثلاثي للسنوات المالية ١٩٧٤/٧٣ حتى ٧٦/٧٥ وفي نفس الوقت أصدر المكتب المركزي للميزانية الذي أصبح فيما بعد وزارة المالية الحديثة (حالا محل وزارة الخزانة العتيقة) اول ميزانية عامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٤/٧٣ وبصدور البرنامج الانمائي الثلاثي واول ميزانية عامة دخل اليمن المرحلة الثالثة من فترات تطوره ونموه وهي المرحلة التي سنتناولها بعد قليل .

قبل ان نتناول هذه المرحلة الثالثة والاخيرة التي سبقت اصدار الخطـــة الخمسية الاولى تجدر بنا الاشارة الى التحولات السياسية والاقتصادية الهامة التي حدثت في الفترة الواقعة بين أواخر عام ١٩٦٩ وصدور البرنامج الانمائي الثلاثي ، فعلى الصعيد السياسي تبنت القيادة السياسية مبدأ الانفتاح السياسي والاقتصادي على جميع دول العالم وصدر اول قانون لتشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي واعادت اليمن علاقاتها السياسية مع المانيا الاتحادية بعد أن قطعت في عام ١٩٦٤ بسبب سياستها المؤيدة لاسرائيل وتلى ذلك بأقل من عام واحد المصالحة الوطنية بين الملكيين والجمهوريين كما سبقت الاشارة وقيام عـــلاقات طبيعية مع المملكة العربية السعودية بعد قطيعة دامت ثمان سنوات ، وفي صيف ١٩٧٢ كانت اليمن أيضا أول دولة عربية تستأنف علاقاتها السياسية مع الولايات المتحدة الامريكية بعد أن كانت أول دولة تقاطعها قبل قيام الحـــرب العربية الاسرائيلية الثالثة بثمانية أشهر بعد ان ساءت العلاقات بـــين حكومة الجمهورية العربية المتحدة (مصر) والحكومة الامريكية ، واخيرا فقد نجم عن قيام علاقات سياسية بين اليمن والمملكة العربية السعودية ان بادرت الحكومات الغربية مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا الى الاعتراف بالنظام الجمهوري .

اما على الصعيد الاقتصادي فقد حدثت تغيـــيرات جذرية حيث تبنت الحكومات المتعاقبة سياسة الاقتصاد الحر بعد أن كانت السياسة الاقتصادية منذ قيام الثورة متأثرة الى حد بعيد بتلك السياسة التي كانت تتبعها مصر في ذلك الحين والتي قامت على أساس سيطرة القطاع العام على مجمل الانشطة التجارية والصناعية ولكن تطبيق اليمن لهذه السياسة كان محدودا جدا على صعيد الواقع العملي ففيما عدا القيـــود التي كانـــت مفروضة على الاستيراد والقيود المفروضة على تداول العملات مما أدى الى انتشار المعاملات فـــي السوق السوداء فان جميع الانشطة التجارية في مجال الاستيراد والتصـــدير

والبيع بالجملة والتجزئة ظلت في حوزة القطاع الخاص وكان مجمل المداولات التجارية خاضعا لميكانيكية السوق ومبدأ العرض والطلب ، ولهذا فقد كان من باب تحصيل الحاصل أن تتخلى الحكومة عن القيود التي كانت مفروضة على الاستيراد والنقد ، ونتيجة لالغاء القيود على تداول العملات الحرة وتحديد سعر الريال بقيمة تكاد تكون متساوية مع قيمته في السوق الحرة فقد تخلى المغتربون اليمنيون في الخارج عن تحويل مدخراتهم بواسطة سماسرة كانوا يحققون من ورائهم ارباحا طائلة ، ومع ذلك فقد كان المغترب اليمني يحقق فائدة ملموسة بالمقارنة الى تحويل مدخراته بالسعر الرسمي للريال اليمني ، واتجهوا الى تحويل مدخراتهم بواسطة البنوك التجارية بعد أن صرحت الحكومة ايضا لعدد من البنوك الاجنبية بممارسة الاعمال المصرفية في اليمن .

وعلى صعيد القروض والمساعدات فقد تعددت المصادر التي يتعامل معها اليمن بعد أن كان الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية يتصدران القائمة حتى من قبل اعلان الجمهورية في عام ١٩٦٢ ولم يصدر البرنامج الانمائي الثلاثي الا وقد اصبحت المانيا الاتحادية والمملكة العربية السعودية والبنك الدولي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في المقدمة .

اشرنا فيما سبق الى انه بصدور البرنامج الانمائي الثلاثي في بداية العام المالي ٧٤/٧٣ ، وصدور أول ميزانية عامة للدولة في نفس الوقت بدأت المرحلة الثالثة من مراحل التنمية منذ قيام الثورة اليمنية في سبتمبر١٩٦٢ التي استمرت حتى صدور أول خطة خمسية فيبداية العام المالي ١٩٧٧/٧٦ ، وقد تميزت هذه المرحلة بتحديد الاختناقات التي يعاني منها الاقتصاد اليمني وتحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي ووضع اهداف عامة للتنمية وتحديد الاستراتيجيات لتنفيذها وكذلك وضع الاهداف والاستراتيجيات للقطاعات المختلفة ، ومن حسابات الاقتصاد القومي التي وضعها الجهاز المركزي للتخطيط لاول مرة قدر معدل النمو السنوي للاقتصاد اليمني بواقع ٦٪ في السنة ثم احتسب الناتجان المحلي والقومي على مدى سنوات البرنامج وبعد تحديد معامل راس المال امكن تحديد مجمل الاستثمارات اللازمة لتحديد الاهداف الرقمية المطلوبة وفي اطار الاهداف العامة والاستراتيجيات والاهداف الرقمية ثم توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات وحددت مصادر التمويل لمشاريع القطاع العام كما قدرت استثمارات القطاع الخاص بصورة تقريبية . كما انه لا توجد اية ضمانات بأن هذا القطاع الذي حدد له دور رئيس في الخطة سوف يلتزم بتنفيذ تلك الاستثمارات ضمن اطار أهداف هذه الخطة واستراتيجياتها لان الدولة لا تملك الان الوسيلة الفعالة لتحديد حجم ومسار استثمارات القطاع الخاص . واليمن لا تختلف في هذه الحالة عن كثير من الدول النامية التي تأخذ بنظام اقتصاد السوق الحر Free Market

وعلى الرغم من ان الارقام التي بني عليها البرنامج كان يعتريها بعض القصور نظرا لعدم توفر سلاسل احصائيةطويلة المدى لمختلف القطاعات الا ان الاطار العام للبرنامج كان اول محاولة جادة لتحجيم الاقتصاد اليمني وتأطيره . وسنعرض فيما يلي منجزات البرنامج الانمائي الثلاثي للفترة ١٩٧٤/٧٣ حتى ١٩٧٦/٧٥ .

لقد خصص الكتاب الاول من الخطة الخمسية لتقويم البرنامج الانمائي الثلاثي وكما يتضح من الجدولين التاليين رقم (١) و (٢) فان معدل النمو الوسطي للناتج المحلي الاجمالي كان حوالي٧٪ بدلا من٦٪ المحدد في البرنامج اما الناتج القومي الاجمالي والذي يشمل بالاضافة الى الناتج المحلي مجموع التحويلات الصافية التي وردت لصالح الدولة والمجتمع من الخارج واضيفت الى الدخل القومي المنتج محليا فقد نما بمعدل وسطي هو حوالي ١٢٪ سنويا بالاسعار الثابتة اي ضعف المبلغ المقدر له في البرنامج وذلك يعكس حجم التحويلات النقدية لصالح الحكومة وتحويلات المغتربين حيث ارتفع حجم تحويلات المغتربين من حوالي ٥٠٠ مليون ريال عام ١٩٧٢ الى حوالي ٥٠٠ر٥ مليون ريال عام ١٩٧٦. وتجدر الاشارة هنا الى انه بالنسبة للقطاع العام فان الانجاز الفعلي للمشاريع لم يكن متمشيا مع الانفاق الفعلي الذي بلغ الهدف المحدد له ويرجع ذلك الى ارتفاع الاسعار من جهة واضافة مشاريع لم تكن مدرجة في البرنامج من جهة ثانية واما استثمارات القطاع الخاص فقد زادت عن الرقم المحدد لها بنسبة٦٠٪ .

واخيرا فانه على الرغم من عدم دقة الارقام التي استخدمت لوضع الاطار العام للبرنامج الانمائي الثلاثي نظرا لعدم توفر المعلومات الاحصائية الدقيقة بالاضافة الى حدوث تحولات لم تكن في الحسبان وخصوصا ارتفاع حجم التحويلات الخارجية ، واهمها تحويلات المغتربين التي تضاعفت عشر مرات بين ٧٢ و ١٩٧٦ فقد حقق البرنامج مجمل اهدافه ولعل اهم منجزات البرنامج بالنسبة للقطاع العام بالذات هي انه تم خلال سنواته الثلاث وضع اللبنات الاساسية واعداد الدراسات وتجهيز المشروعات التي شكلت العمود الفقري لاستثمارات الخطة الخمسية لان حوالي ٨٠٪ من استثمارات الخطة الخمسية المحددة للقطاع العام ستنفق على مشاريع تم تجهيزها او بدات دراستها خلال فترة البرنامج .

على الرغم مما سبق عن ايجابيات البرنامج الانمائي الثلاثي الا انه كان اقل شمولا من الخطة التي تلته كما أن بعض المشاريع المقترحة فيه لم تكن سوى افكار وخواطر غير مستندة على الدراسة الميدانية والتقويم الاقتصادي والفني هذا بالاضافة الى ان مشاركة الجهات الحكومية في اعداده كانت محدودة ان لم نقل مفقودة ، أما الارقام والاحصائيات التي اضطر البرنامج الى اعتمادها

فقد كانت في معظمها حدسية كما ان التحليلات القطاعية والاهداف والاستراتيجيات لها لم تتجاوز حد العموميات ناهيك عن عدم تناوله للسياسات المالية والاقتصادية والضريبية التي يجب على البلد اتباعها لتحقيق التنمية المتوازنة ، ولكن هذه السلبيات هي انعكاس للواقع المعاش في حينه .

جدول رقم (١) *

الناتج القومي الاجمالي المخطط والفعلي لفترة البرنامج الانمائي الثلاثي بالاسعار الثابتة

السنوات	المخطط (مليون ريال)	الفعلي (مليون ريال)	الرقم القياسي	معدل النمو
سنة الاساس (١٩٧٣/٧٢)	٢٣١٨	٢٧٣٨	١٠٠	ـــــ
٧٤/٧٣	٢٥١٠	٢٦٤٠	٩٦ر٤	ـ٣ر٦
٧٥/٧٤	٢٦٦٢	٣٢٤٧	١١٨ر٦	+٢٣ر٠
٧٦/٧٥	٢٨٢٠	٣٧٥٥	١٣٧ر١	+١٥ر٦
كامل الفترة	(٧٩٩٢)	(٩٦٤٢)	ـــ	+١٢ر٦

* المصدر : الخطة الخمسية الاولى ، ج ١ . ص ص ١٠ ـ ١١ .

٣ ـ الخطة الخمسية للاعوام المالية ٧٧/٧٦ حتى ٨١/٨٠

هناك عناصر مشتركة لا تخلو منها اية خطة انمائية بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي الذي تنفذ الخطة في ظل سياساته وقوانينه ، فعلماء التخطيط يتبعون نظاما يكاد يكون نمطيا ، فالخطة لا بد لها من اهداف واستراتيجيات ولا بد لها من اطار عام تتوازن في طيه الاهداف العينية وتصبح الارقام هي الترجمة العملية للاهداف والاستراتيجيات التي لا يمكن بدونها قياس مدى التقدم والنمو الذي يتحقق اثناء فترة الخطة ، وتلك الارقام تبدأ عادة من سنة تسبق السنة الاولى للخطة وتسمى سنة الاساس ، وبعد ان تكتمل الصورة داخل الاطار لتصبح معبرة عن اهداف المجتمع وتطلعاته يبدأ توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات وعلى مشاريع محددة داخل كل قطاع .

ولا شك ان القدرات المالية والامكانات البشرية لاي بلد هي التي تحدد الاهداف والاستراتيجيات ولذلك فان الخطة التي تتجاوز اهدافها الامكانات

جدول رقم (٢) الناتج المحلي المخطط والفعلي لفترة البرنامج الانمائي الثلاثي بالاسعار الثابتة

السنوات سنةالاساس	المخطط (مليون ريال)	الفعلي (مليون ريال)	الرقم القياسي ١٠٠	معدل النمو —
(١٩٧٣/٧٢)	٢٠٠٤	٢٢٧٧		
٧٤/٧٣	٢١٢٤	٢٢٤٢	٩٨ر٥	—١ر٥
٧٥/٧٤	٢٢٥٢	٢٦٢١	١١٥ر١	+١٦ر٩
٧٦/٧٥	٣٣٨٧	٢٧٠٧	١١٨ر٩	+٣ر٣
كامل الفترة	(٦٧٦٣)	(٧٥٧٠)	—	+ ٧

* جميع الجداول الواردة في هذا المقال مصدرها وثائق الخطة الخمسية الاولى للجمهورية العربية اليمنية .

الدينار الكويتي = ١٦ ريال يمني والدولار الامريكي = ٤ر٥ ريال يمني .

المتاحة تحمل في طياتها عناصر فشلها او تعثرها على الاقل ، وتدل التقارير والدراسات عن تجارب الدول النامية في مجال التخطيط للتنمية ان عددا كبيرا من خططها ظل حبرا على ورق بسبب دخول المخطط الى برج الاحلام وخروجه بخطة لا تمت الى الواقع بصلة .

تقع خطة الجمهورية العربية اليمنية في مكان وسط بين الواقعية والطموح كما جاء على لسان رئيس وزرائها ، ومع ذلك فقد كاد الاجماع يكون كاملا بين اعضاء الوفود التي حضرت مؤتمر التنمية اليمني في نوفمبر عام ١٩٧٧ على انها خطة اقرب الى الطموح منها الى الواقعية ولكن القيادة السياسية رات (ان تحديد اهداف اكثر طموحات في الامكانات المتاحة — ولكن بحدود معقولة — يمكن أن تشكل حافزا على الاستزادة من العطاء) * .

ونلخص اهم الاهداف للخطة **كما يلي :

١ — التوجه نحو الوصول الى عتبة مرحلة الاعتماد على الذات .
٢ — اقامة بنية هيكلية اساسية للاقتصاد .
٣ — اقامة نظام متكامل للتربية والتعليم والتدريب .
٤ — اقامة اقتصاد صناعي زراعي متطور .

---

* الكتاب الثالث للخطة ، ص ٦ .
** الخطة الخمسية الاولى ، ج٢ ص ص ٦ — ١٢ .

٥ ـــ زيادة نسبة التكوين الرأسمالي من الناتج المحلي .
٦ ـــ رفع مستوى المواطن ومستوى معيشته .
٧ ـــ كسر عزلة المناطق وتكوين سوق داخلية واحدة .
٨ ـــ بنـــاء الدولة الحديثـــة .
٩ـــ السير نحو الاكتفاء الذاتي من الغذاء (١) .

لا شك أن هذه الاهداف تعبر عن احتياجات المجتمع وتطلعاته ولكنها ستظل مدورة لعدة خطط تالية ، أما الاستراتيجيات على المستوى العام وعلى مستوى القطاعات فقد جاءت منسجمة مع الاهداف العامة والاهداف القطاعية .

سبقت الاشارة الى ان الاطار العام للخطة المستخلص من الاهداف العينية (الرقمية) لمجمل المتغيرات الاقتصادية هو الذي يحدد حجم الاستثمارات اللازمة وهو الذي تتفرع عنه تفاصيل المستلزمات المادية والبشرية لتنفيذ مشروعات كل قطاع ، وفيما يلي جدول (٣) الذي يوضح حجم الاستثمارات المقدر تنفيـذها حسب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الخطة .

ويجد القارىء ان الجدول رقم (٣) قد حدد حجم الاستثمارات في جميـع القطاعات بحوالي ١٦ر٥ مليار ريال يمني ، اعتمادا على معدلات النمو التي تحققت خلال الفترة من عام ٦٩/٧٠ وحتى ٧٥/٧٦ وعلى معطيات اهداف الانتاج القطاعيـة المحـددة في الخطة تم تحديد ثلاثة ارقـام تعتبر حجـر الـزاوية في كـل خطـة ، وهـذه الارقام هي جملة التكوين الـرأسمالي ونمـو الناتج المحلي والناتج القومي الاجمالي .

فأما التكوين الرأسمالي وهو رقم يعكس جملة الاصول الثابتة من مباني وتشييدات والات ومعدات التي تتكون على مستوى الاقتصاد الاوطني خـلال سنوات الخطة فقد قدر له أن يرتفع من ٧٧٣ مليون ريال في سنة الاساس الى ١٥٩٧١ مليون ريال في نهاية الخطة . ولا شك أن معدل هذا النمو هو اكثر ارقام الخطة طموحا خصوصا وان كثير من مشاريعها ليست مكتملـة الدراسة اللازمة للتحقق من جدواها الاقتصادية وسلامتها الفنية .

وأما الناتجان المحلي والقومي فان الاول يعبر عن الجهد الانتاجي الحقيقي داخل البلد المخطط له بينما يشمل الثاني بالاضافـة الى الناتج المحلي صافي التحويلات الخارجية وصافي الاجور وعوائد الملكية وقد قدر للاول أن يرتفـع من ٥١٨١ مليون ريال في سنة الاساس الى ٧٦٧١ في السنة النهائية للخطة كما يرتفع الرقم الثاني وهو الناتج القومي الاجمالي من ٧٧٥١ مليون ريال في سنة الاساس الى ١٠٧٥٧ مليون ريال في السنة الخامسة للخطة ، وقد كان الشـك

جدول رقم (٣)

الاستثمارات المقدر تنفيذها فعلا حسب القطاعات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية

(بملايين الريالات وبأسعار سنة الأساس)

القطاع الاقتصادي	الحكومي والعام والمختلط القائم	التعاوني	المختلط الجديد	الخاص	المجموع	النسبة المئوية
الزراعة	١٠٨٦	٢	٢٠٨	٩٨٠	٢٢٧٦	١٤ر٣
الصناعة	(١٦١٢)	(١٠٢)	(١١٦٠)	(٦٧٠)	(٣٥٤٥)	(٢٢ر٢)
المناجم	٧٩	–	٧٥	٢٠	١٧٤	١ر١
المعدنية والبترولية						
الصناعة التحويلية	٣٧٤	–	١٠٢٤	٦٠٠	١٩٩٨	١٢ر٥
الكهرباء والمياه	١١٥٩	١٠٢	٦١	٥٠	١٣٧٣	٨ر٦
البناء والتشييد	٣٣	٤٣	٢٥٠	١٢٥	٤٥١	٢ر٨
التجارة	١٣٠	٧	١٠٠	٣٩١	٦٢٨	٢ر٩
النقل والمواصلات	٣٣٦٠	٦١٥	٣٥٠	٦٠٠	٤٩٢٥	٣٠ر٨
المالية والمصارف	٢٥	–	٥٥	١٣	٩٣	٠ر٦
ملكية المساكن	١٥٠	–	٢٢٠	١٧٢٠	٢٠٩٠	١٣ر١
الخدمات	(١٦١٠)	(٣٢١)	–	(٢٢)	(١٩٦٣)	(١٢ر٣)
التربية	٤٧٧	٢٦٨	–	٥	٧٥٠	٤ر٧
الصحة	٢٢٨	٥٧	–	٥	٢٩٠	١ر٨
الاجتماعية	١٠٠	٣	–	٢	١٠٥	٠ر٧
الأعلام والثقافة	٦٧	٣	–	–	٧٠	٠ر٤
الادارة العامة	٧٣٨	–	–	–	٧٣٨	٤ر٦
الأخرى	–	–	–	١٠	١٠	٠ر١
مجموع التكوين	٨٠٠٦	١١٠١	٢٣٤٣	٤٥٢١	١٥٩٧١	١٠٠
زيادة المخزون	١٢٩	٢٥	١٥٠	٢٧٥	٥٧٩	–
مجموع الاستثمار	٨١٣٥	١١٢٦	٢٤٩٣	٤٧٩٦	١٦٥٥٠	–

المصدر : الخطة الخمسية الأولى ، ج ٤ . ص ١٤ .

في ثبات معدل تدفق التحويلات الخارجية هو الذي حدى بالمخطط اليمني الى عدم اعتبار الناتج القومي مؤشرا اساسيا لقياس التنمية ، وزيادة في الايضـــاح واستكمالا لعرض المقومات الاساسية للخطة فان معدل النمو السنوي على صعيد قطاعات الخطة المختلفة يبرز في الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤)

معدل النمو السنوي لقطاعات الخطة الخمسية الأولى للجمهورية العربية اليمنية

(١٩٧٦/١٩٧٧ حتى ١٩٨٠/١٩٨١)

القطـــــاع	سنة الأساس (١٩٧٦/٧٥)	متوسط النمو خلال سنوات الخطة ٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠
الزراعـــة	٩ر٥٤٪	٩ر٥٤٪	١ر٥٪	٥ر٥٪	٨ر٥٪	٢ر٦٪	٥ر٥٪
الصناعـــة	٨ر٦	١٠ر٦	١١ر٧	١١ر٦	١٢ر٣	١٣ر١	١١ر٧
البناء والتشييد	٨ر٠٠	١٢ر٣	١٣ر٧	١٥ر٠	١٥ر٣	١٥ر٦	١٤ر٤
النقل والمواصلات	٨ر٠٠					١٢ر٧	١١ر٣
التجـــارة	٧ر٢	٩ر٣	٩ر٨	١٠ر٢	١٠ر٤	١٠ر٦	١٠ر١
المالية والمصارف	٢٩ر٩	١٢ر٠	١٠ر٢	٩ر٢	٨ر٥	٨ر٣	٩ر٥
ملكية المساكن	٣ر٠٠	٣ر٠	٣ر٠	٣ر٨	٤ر١	٤ر٤	٣ر٦
الخدمـــات	٩ر٠٠	٩ر٤	٩ر٥	٩ر٥	٩ر٦	٩ر٦	٩ر٥

ويمكن القول انه على الرغم من ان معدل النمو في القطاع الزراعي سيكون حوالي ٥ر٥٪ فقط الا ان تعذر السماح عرضة للتقلبات المناخية وتفاوت معدلات هطول الامطار في كل عام ولذلك فقد لا يتحقق هذا المعدل . اما بالنسبة لمعدل النمو في ملكية المساكن الذي حدد بحوالي ٣ر٦٪ فان جميع المؤشرات تدل الان انه سينمو بمعدل أعلى مما حدد له* .

اما التمويل اللازم لاستثمارات الخطة فقد قدر للمصادر الخارجية ان تساهم بما يزيد على ٦٠٪ من استثمارات القطاع الحكومي و ٥٠٪ من استثمارات القطاعين العام والمختلط كما يتضح من الجدول رقم (٥) ويوضح هذا الجدول مدى اعتماد الخطة على متغيرات خارجية .

---

* الخطة الخمسية الاولى ، ج ٣ ، ص ص ٦ — ١٢ .

جدول رقم (٥) مصادر تمويل الخطة

أ ــ القطـــاع الحكومي	مليون ريال	% للتمويل الخارجي
١ ــ تمويل داخلي	١٨٠٠	
٢ ــ تمويل خارجي	٣٦٠٠	
جملة أ	٥٤٠٠	٦٦
ب ــ القطاع العام والقطاع المختلط القائم والمستحدث		
١ ــ تمويل داخلي	٢٢٩٦	
٢ ــ تمويل خارجي	٢٦٥٣	
جملة ب	٤٩٤٩	٥٣
جـ ــ القطاع التعاونـــي		
١ ــ التزامات الحكومة	٢٨٨	
٢ ــ التمويل الذاتـــي	٤١١	
٣ ــ مساهمـــة الاهالـــي	١٤٢	
٤ ــ غير محـــددة	٢٦٠	
جملة جـ	١١٠١	ــ
د ــ القطـــاع الخـــاص		
١ ــ تمويل ذاتـــي	٧٣	
٢ ــ ادخارات محلية	٤٠٠٥	
٣ ــ قروض داخليـــة	١١٠	
٤ ــ قروض خارجية	١٠٠	
٥ ــ مساهمات خارجية	٢٣٣	
جملة د	٤٥٢١	٧
المجموع العام (أ+ب+جـ+د)	١٥٩٧١	٧

المصدر : مجمع من جداول مختلفة في الجزء الرابع من الخطة الخمسية الاولى

٤ ــ نقـــد الخطـــة

من المسلم به بديهيا انه لا يمكن اعداد خطة لا يعتورها اي قصور ولا يعيبها أي نقصان خصوصا عندما تكون التجربة في مهدها ولذلك يمكن القول أن معطيات الواقع الاقتصادي والامكانيات الفنية التي اعدت الخطة الاولى في

ظلها كانت افضل من تلك التي اعد فيها البرنامج الانمائي الثلاثي وبالتالي كانت اكثر شمولا ولكن هذا الشمول مع ايجابيته انحصر في حشد هائل من الارقام والجداول وظلت الخطة قاصرة في اقتراح الوسائل الناجعة لحل مشكلة التنفيذ والمتابعة كما انها لم تعط السياسات الاقتصادية والمالية بما فيها السياسة الضريبية اهتماما كافيا وهي سياسات لا يمكن فصلها عن خطة الاستثمار والتمويل كذلك يبدو الضعف واضحا في تناولها لمشكلة الاصلاح الاداري في البلاد، واخيرا وليس اخرا فان مشكلة توزيع منافع التنمية الاقتصادية على قاعدة عريضة من ابناء الشعب عن طريق اقتراح السياسات اللازمة للحد من التفاوت الشديد في مستويات الدخل الذي سينجم عن صرف استثمارات الخطة لم ترد في الخطة كليا ، وكما سيتضح فيما بعد فان الصحة والتعليم وهما القطاعان اللذان تعم فوائدهما اكبر عدد ممكن من ابناء الشعب لم يعطيا ما يستحقانه من اولوية واهتمام ، ومن هذا المنطلق يمكن تلخيص عيوب الخطة فيما يلي : —

١ — عدم وضوح السياسات العامة وبالذات تلك التي تتعلق بادارة الاقتصاد الوطني ككل واهمها مشكلة اعادة توزيع الدخل .

٢ — ضعف الرؤية فيما يخص التنفيذ والمتابعة .

٣ — عدم التأكد من مصادر التمويل لبعض المشاريع الواردة في الخطة .

٤ — عدم الاهتمام بالسياسات الاقتصادية والمالية والتشريعات الضريبية .

٥ — ضعف الرؤية فيما يخص مشكلة الادارة التي اثبتت دراسات فريق الاصلاح الاداري انها العقبة الكؤود في طريق التنمية باليمن والمشكلة مرتبطة جذريا بمسألة بناء الانسان ، اي أن اداة التنفيذ للتنمية والعنصر الذي هو هدفها لم يحظيا بالاهتمام الكافي .

ومع ذلك فيجب أن لا يغرب عن البال ان التخطيط الشامل هو نهج جديد في الجمهورية العربية اليمنية ولا يمكن أن يولد كاملا من أول وهلة .

٥ — الصعوبات في طريق تنفيذ الخطة

لا شك أن الخطة الخمسية للجمهورية العربية اليمنية أقرب الى الطموح منها الى الواقعية ولكن السلطة السياسية اعتبرت أن تحديد اهداف اكثر طموحا سيكون حافزا لتحقيق أعلى معدل ممكن من التنفيذ ، وكما بدأت الصورة تتضح الان بعد مرور عامين على بدء التنفيذ فان العقبات في طريق تحقيق اهداف الخطة هي بشرية وادارية اكثر منها مادية فقد أصبح اليمن اكثر قدرة من اي وقت مضى على تمويل المشاريع التي لا يتوفر لها المال اللازم ولكن اجهزة الدولة

التي أوكل اليها تنفيذ الخطة تعاني مشكلة حادة بالنسبة لتوفير العناصر الكفوءة والقادرة على استيعاب الخطة بكل أبعادها اولا ثم تنفيذ مشاريعها المتعـــددة ثانيا ، وقد كان الجزء السابع من الخطة مخصصا للقوى العاملة المؤهلة والعادية اللازمة لتحقيق اهدافها وتبرز حدة المشكلة عندما نطالع هذا الكتاب لنجـد ان اليمن بحاجة الى الاعداد المبينة في (جدول رقم ٦) من متخصصين وفنيين وحرفيين اذا أريد للخطة أن تحقق المستوى المطلوب لها من النجاح .

والجدير بالذكر أن خطةالقوى العاملة تتنبأ بأن فائضا سيحدث في قطاع العمال غير المدربين ولكن مغريات الهجرة الى الدول المجاورة قد احدثت عجزا في هذا النوع من العمالة أيضا وهذا يشير الى ان الهجرة على الرغم من ميزاتها الجمة وآثارها الايجابية على الاقتصاد الوطني قد اصبحت الان وستكون في المستقبل المنظور عائقا في تنفيذ مشاريع التنمية المخططة . واذا اخذنا بعين الاعتبـار النقص الحاد الذي تعاني منه الدول المجاورة لليمن في هذه التخصصات . فانه لا مناص من حدوث عجز في الانجاز المادي لتنفيـذ المشـاريع .

وتزداد مشكلة العائق البشري حدة نظرا الى حداثة الادارة اليمنية بشكل عام ، فلم تكن الادارة بمفهومها الحديث معروفة في البلاد نهائيا قبل خمسة عشر عاما ، وحتى عام ١٩٧٠ لم يزد عدد خريجي الجامعات في جهاز الدولة عن ١٪ من مجموع الموظفين ، ولا يخفى على القارىء ان تطوير الادارة وتنميتها وثيق الصلة بالعنصر البشري ومستواه التعليمي ودرجة تدربه وتمرسه في العمل وستظل المشكلة الادارية والخبرة الفنية عائقا اساسيا في طريق التنمية فـي اليمن على المدى القريب والمتوسط ما لم يعد النظـر في سياسات التعليم والتدريب ويعطي هذا القطاع الاهتمام الذي يستحقه لانه حتى اليوم لم يزد عدد المؤهلين على المستويين الجامعي والمهني في جهاز الدولة عن ٧٪ مـن المجموع الذي يتجاوز ثلاثين الفا .

يقودنا الحديث عن مشكلة القوى العاملة المؤهلة كعائق اساسي في طريق الخطة الخمسية اليمنية الى امعان النظر في خطة التعليم والتدريب فهي ولا شك حجر الزاوية في تمكين البلد من تجاوز اكثر مشاكله الحاحا واصعبها حـلا واكبرها اهمية ، فبدون احداث ثورة تعليمية تتخطى مستويات التفكير العقيم الذي أصاب الانظمة التعليمية في اقطار وطننا العربي بالشلل وعدم القدرة على سد متطلبات التنمية فان اليمن سيعجز أكثر من أي بلد عربي اخر عن تحقيق الهدف الاساسي للتنمية وهو التغيير بالانسان من أجل الانسان .

جدول رقم (٦)

إحتياجات الخطة من مؤهلين تأهيلات عالية ومتوسطة وفنيين

	العدد المطلوب	المتوفر محليا خلال فترة الخطة	العجز
أ – المؤهلات العالية			
١ – مهندسون	٨٨٤	٣٤٥	٥٣٩
٢ – زراعيون	٣٦٠	١٤٦	٢١٤
٣ – بيطريون	٥٦	٦	٥٠
٤ – أطباء وصيادلة	٢٥٣	٢٥٣	–
٥ – علماء طبيعة	٥٠٧	٢٩١	٢١٦
٦ – تجارة واقتصاد	١٤٦١	١١٢٦	٣٣٥
٧ – علوم اجتماعية	٢٠٠٨	١٤٣٤	٥٧٤
٨ – علوم أخرى	٣٣٩	٧	٣٣٢
المجمـــوع	٥٨٦٨	٣٦٠٨	٢٢٦٠
ب – مؤهلات متوسطة			
أ – مساعدون فنيون			
١ – ميكانيكيون	٣٤٣	٢	٣٤١
٢ – كيميائيون	١٨٤	٢	١٨٢
٣ – كهربائيون	٣٨٨	٢٧	٣٣١
٤ – هندسة مدنية وزراعة وبيطرة	٢٩٤	٢	٢٩٢
٥ – مساعدون صحيون	١٢٤٩	٧٧٣	٤٦٤
٦ – آخرون بما فيهم مدرسو المرحلة الابتدائية	٦٦٣٩	٢٩٨٥	٣٦٥٤
المجمـــوع	٩٥١٩	٣٨٣٤	٥٦٨٥
ب – خريجوا مدارس ثانوية وفنية			
١ – صناعيون	٢٥٤٢	٤٨١	٢٠٦١
٢ – زراعيون	٩١٩	٦٩	٨٥٠
٣ – تجاريون	٨٧١	٣٢٥	٥٤٦
٤ – عـام	٣٢٥٧	٣٢٥٧	–
المجمـــوع	١٧١٠٨	٧٩٦٦	٩١٤٢

جملة الاحتياجات في المستويين العالي والمتوسط = ١٧٠٨٧ شخصا .

المصدر : الخطة الخمسية الأولى ، ج ٦ . ص ١٨ .

وتزداد اهمية التدريب والتأهيل للانسان اليمني بسبب اعتماد اقتصاد البلد في السنوات الاخيرة اعتمادا اساسيا على تحويلات المهاجرين العاملين خارج الوطن فأغلبهم يؤدون اليوم اعمالا لا تتطلب مستوى عاليا من المهارة والدقة ولكن حاجة الدول التي يعملون فيها ستزداد لذوي المهارات وتقل لليد العاملة غير المدربة في المستقبل القريب مما سيحد من فرص العامل اليمني الا اذا درب واهل للدخول الى سوق العمل الجديدة . وفيما يلي اهم اهداف واستراتيجيات قطاع التعليم :

١ ـ تحقيق الكفاية والعدالة الاجتماعية في مراحل التعليم العام .

٢ ـ رفع سوية التعليم وخاصة الابتدائي .

٣ ـ الاهتمام بالمعتقدات الدينيةوالقيم الروحية والاسلامية والتراث القومي كدعامة اساسية في توجيه التربية والتعليم في البلاد .

٤ ـ الاهتمام بتعليم الاناث .

٥ ـ العمل على تكوين رصيد من مختلف الكفاءات البشرية على مختلف المستويات .

٦ ـ تحسين مردود التعليم بمختلف مراحله .

اما على مستوى الاهداف العينية فيمكن تلخيصها في الجدول رقم (٧) .

ومما سبق تبدو اهداف واستراتيجيات التعليم منسجمة مع احتياجات اليمن في الوقت الراهن ولكن الواقع المعاش لا ينسجم مع ما جاء في الخطة ، فضعف المناهج وتخلف الادارة التربوية وقلة الاعتمادات للنفقات الجارية لن يحقق الاهداف النوعية حتى ولو تحقق الكثير من الاهداف العينية من حيث عدد الفصول التي يتم بناؤها وعد الطلاب المنخرطين في حقل التعليم ، ولا شك ان نقطة الانطلاق في تطوير التعليم لسد حاجات التنمية في بلد كاليمن تبدأ باللبنة الاساسية في العملية التربوية وهي التعليم الابتدائي الذي سيكون منطلقا لتنويع التعليم وتعدد اغراضه ، ونرى انه لن يتحقق هدف التنمية الاساسي في أن تكون للانسان وبالانسان الا اذا تغيرت نظرة الدولة والمجتمع الى العملية التربوية واهدافها والا اذا اعتبر قطاع التعليم مميزا عن كل قطاعات التنمية ، فما أسهل أن يحتفل المجتمع بشق طريق وتشييد مصنع وما أسهل أن نتباهى بسرعة انجاز هذه المشاريع وما أسهل ايضا أن نقطع حبل أفكارنا عندما يسألنا سائل عن مدى توفر العنصر البشري لتشغيل ذلك المرفق الذي نزهو بانجازه ، ان مأساة التعليم

جدول رقم (٧) *

الاهداف المينية لقطاع التعليم في الخطة الخمسية اليمنية

الفـــــرع	عدد المقبولـــــين بالالف سنة الاساس ١٩٧٦/٧٥	السنة النهائية ١٩٨١/٨٠	نسبة الزيادة
١ ــ التعليم الابتدائي	٢٥٢ر٧	٤٢٦ر٩	٦٩ ٪
٢ ــ محو الامية وتعليم الكبار	٥ر٧	٢٨ر٩	٤٠٧ ٪
٣ ــ التعليم الاعدادي	١٥ر٦	٤٠ر٣	١٥٨ ٪
٤ ــ التعليم الثانوي	٦ر١	١٥ر٥	١٥٦ ٪
٥ ــ اعداد المعلمين	١ر٤	٤ر٦	٢٢٨ ٪
٦ ــ التعليم المهنـــي	٠ر٦	٣ر٠	٤٤٤ ٪
٧ ــ جامعة صنعـــاء	٢ر٣	٨ر٠	٢٥٠ ٪

* المصدر : ص ٦٧ ، ٦٨ من الجزء الثالث للخطة الخمسية الاولى .

في كثير من الدول النامية واليمن واحدة منها هي ان الانفاق عليه لم يعتبر توظيفا للمال العام في عملية استثمارية سيتأخر عائدها سنوات تطول كثيرا عن العائد السريع من مصنع او مزرعة ولكن عائد التعليم لصالح الاقتصاد والمجتمع ككل يزيد على المدى البعيد اضعافا على ما تجنيه الدولة او الخزينة العامة او عدد محدود من الافراد من تشييد مصنع او اقامة مزرعة .

وفي الختام تأتي مشاكل وجود عدد محدود جدا من المشاريع في الخطة التي وصلت الى مرحلة متقدمة من الدراسة والتقويم الفني والاقتصادي وكذلـك اختناقات الموانىء وضعف القدرات المحلية في قطاع البناء والتشييد واخـــيرا وليس اخرا التشتت الجغرافي للسكان في مقدمة العوائق على طريق التنفيذ بعد مشكلة عدم توفر العناصر البشرية المدربة وتخلف الادارة .

نظرة الى المســـــــتقبل

لقد ثبت لمؤسسات التنمية الدولية والاقليمية كما ثبت لكثير من الـــدول النامية ان بناء السدود الهائلة ومد شبكات الري المعقدة وتوليد الطاقة الكهربائية لانارة اكواخ الريف لا يرقى في معايير التنمية الحقيقة الى مستوى سد الاحتياجات الاساسية للانسان بابسط الوسائل التي يعرفها المجتمع ، وبعضها مفرق في

القدم . وهذه الاحتياجات هي الغذاء والصحة والتعليم والمأوى . لقد شهد عقد السبعينات عودة عجلة التنمية الى نقطة البدء وهي الانسان بعد أن طغى على الفكر التنموي قبل ذلك نظرية (تسرب المنافع) والتي بنيت فلسفتها على مفهوم المكان والزمان بمعنى ان تطوير المكان كشق الطرق ومد شبكات الري باستخدام احدث وسائل التكنولوجيا المتاحة في زمن ما ستؤدي بحد ذاتها الى تغيير المجتمع الذي تتم فيه عن طريق (تسرب المنفعة) الى الفئات المحتاجة من ابنائه ، ولكن السيد روبرت مكنامارا رئيس أكبر مؤسسة انمائية في العالم وهي البنك الدولي للانشاء والتعمير ما زال يردد على اسماعنا منذ عام ١٩٧٢ وحتى اليوم (ان حالة البؤساء في العالم الثالث تزداد بؤسا) على الرغم من الاف الملايين من الدولارات التي ذهبت لتشييد تلك المشاريع الباهرة . ان الحقيقة المرة في هذا الصدد هي أن بعض المجتمعات البشرية كانت تعيش أسعد حالا واكثر تلاؤما مع بيئتها عنما هي عليه الان بعد أن نزل عليها (مسيح القرن العشرين) وهو التكنولوجيا الحديثة . ولا شك ان اعادة (استئناس) التنمية وتوجيهها نحو سد المتطلبات الاساسية للانسان اولا من اهم توجهات الفكر التنموي في عقد السبعينات .

وبالنظرة الثاقبة لواقع اليمن اليوم نجد انه على الرغم من حدوث تغيير مادي ملموس في حياة المجتمع بالمقارنة الى أوضاع عام ١٩٧٠ المتردية حيث ارتفع متوسط دخل الفرد من الناتج القومي من ٨٠ دولارا في المتوسط الى ٤٠٠ دولار عام ١٩٧٧ الا ان التعداد العام للمساكن والسكان الذي اجري في فبراير ١٩٧٥ والمعلومات الاحصائية المتوفرة اليوم تبرز بوضوح ان اليمن ما زال في قاعدة سلم النمو بين الدول النامية كما يتضح من الحقائق الاساسية التالية :

١ ــ نسبة الاميـة في المجتمع	٩٠٪
٢ ــ نسبة الاطفال في سن ٦ ــ ١١ سنة المنظومين في مدارس ابتدائية	٢٧٪
٣ ــ نسبة المساكن المزودة بالماء النقي	٩ ٪
٤ ــ نسبة السكان المستخدمين للكهرباء	٥ ٪
٥ ــ الوحدات الحرارية المستهلكة من الغذاء كنسبة مئوية من المطلوب	٨٤٪
٦ ــ متوسط كمية البروتين المستهلك يوميا للفرد الواحد	٦١ غراما

٧ ـــ عدد السكان لكـــل طبيب	٢٣٫٢٥٦
٨ ـــ عدد السكان لكل سرير في المستشفى	٢٫٠٦٤
٩ ـــ متوسط دخل الفـــرد من الناتج المحلي (عام ١٩٧٧)	٢٦٠ دولار امريكي

وجدير بالذكر ان الرقم الاخير وهو متوسط دخل الفرد من الناتج المحلـــي **يعتبر من أكثر الارقام تدنيا بين الدول النامية** * .

توضح الحقائق الاساسية السابق ذكرها ان المجتمع اليمني يعتبر نموذجيا في حاجته الملحة لسد المتطلبات الاساسية للانسان وهي الغذاء والصحة والتعليم والمأوى والسؤال الذي يطرح نفسه امام اي مخطط يواجه وضعا كهذا هو كيف توجه الموارد والطاقات لمواجهة ثالوث الجوع والجهل والمرض ؟ ان هذا السؤال يعني انه لا بد من المفاضلة أو وضع الاحتياجات الاساسية في سلم أولويات ثم مواجهة أكثرها الحاحا ، ولكنه يبدو لاول وهلة ان مثل هذه المفاضلة ستكون تعسفية اكثر منها منطقية فكيف نوجه الموارد لتحسين الخدمات الصحية في مجتمع يعاني من سوء التغذية ؟ أو كيف ننفق الاموال لبناء المدرسة في الوقت الذي لا يتوفر فيه للمواطن السكن اللائق ؟ انها خيارات صعبة اذا نظرنا نظرة مجردة وبعيدة عن واقع المجتمع الذي نخطط لتنميته ولكن يمكن القول بشكل عام ان معظم المهتمين بمشاكل التنمية من أفراد ومؤسسات يضعون الغذاء في مقدمـــة الاولويات الملحة لمعظم الدول النامية وهي مفاضلة منطقية على مستوى توجيه السياسة العامة لمؤسسات التنمية في العالم ولكن الغذاء ليس بالضرورة اشد المشاكل الحاحا في جميع الدول النامية .

في بلد كاليمن الذي لا تسمح موارده المادية ولا قدراته البشرية ان يخطط لسد الاحتياجات الاساسية دون أن يضعها في سلم للاولويات يطرح السؤال نفسه ، وأي هذه المتطلبات أهم من غيرها ؟

ان النظرة الثاقبة لواقع اليمن تضع مشكلة التعليم في المقدمة وتليها الصحة والغذاء ثم المأوى ، ويبدو هذا الترتيب شاذا بالقياس الى معظم الدول الاقل نموا حيث يحتل الغذاء والمأوى مكان الصـــــدارة في مشاكلهـــــا الاجتماعية والاقتصادية . ولكن يجب أن نستدرك هنا ان هذا الترتيب لا يعني الدعوة الى تجاهل مشكلة الغذاء أو عدم التركيز على قطاع الزراعة الذي يشكل حوالي

---

* ص ١٢٥ من الجزء الرابع للخطة الخمسية الاولى .

٥٥٪من الدخل الاجمالي المحلي ولكن مبررات جعل التعليم يحتل الاولوية الاولى هي كما يلي :

١ ــ لقد كانت آخر أزمة ــ ولا نقول مجاعة ــ تعرضت لها اليمن هي تلك التي حدثت عام ١٩٧٠ ، وفي تلك الازمة ، وعلى الرغم من الزوبعة الاعلامية التي اثيرت يومها لاستدرار العطف ، لم تحدث حالـــة وفاة واحدة في سهل تهامة ناجمة عن انعدام الغذاء نهائيا الا انه لو لم تكن اليمن قد خرجت مـــن عزلتها لما اختلف الحال عن مآسي عام ١٩٤٠ ــ ١٩٤١ حيث كان الجوع يحصد البشر حصدا . ولكن الحقيقة المسلم بها هي ان مشكلة الغذاء في اليمن لم تكن حتى اثناء عزلتها مشكلة مستوطنة ودائمة كما هو الحال في بعض الدول النامية بل هي مشكلة دورية تظهر مع دورات مناخية تستطيع الدولة التغلب عليها عندما تحدث ولا ادل على صحة هذا القول من ان المجاعة التي ازهقت ارواح المئات من البشر في عهد الامام يحيى سنة ١٩٤١ حدثت وانتهت ولدى الدولة كميـــات من الحبوب في مخازنها باعتها بعد ذلك لجـــيرانها ولكن هذا لا ينفي ان المجتمع اليمني يعاني من سوء التغذية .

٢ ــ لقد شهدت السنتان الاخيرتان زيادة ملحوظة في استهلاك المـــواد الغذائية المستوردة كالقمح والدقيق والارز والسكر واللحوم وذلك نتيجة لارتفاع مستوى الدخل وتوجيه الموارد من تحويلات المهاجرين للاستهلاك الغذائي بشكل خاص .

٣ ــ لا شك ان القطاع الزراعي في اليمن هو العمود الفقري للاقتصاد اليمني اليوم ، الا ان نمو هذا القطاع سيكون راسيا وليس افقيا لان الفـــلاح اليمني قد استغل على مدى تاريخه الطويل وخبرته المشهود لها كل شبر مـــن الارض الصالحة للزراعة حتى اصبحت الكثافة السكانية لكل كيلومتر مربع مـــن الاراض المزروعة ٣٥٠ شخصا ، وهي نسبـــة تزيد عن تلك التي في الهنـــد والباكستان مثلا حيث تصل في هذين البلدين الى ٣٣٠ و ٢٨٠ شخصا للكيلومتر المربع من الارض الزراعية على الترتيب .

يترتب على عدم امكانية توسيع الرقعة الزراعية في اليمن وضرورة التركيز على زيادة انتاج الاراضي الحالية ان يكثف استخدام المدخلات الزراعية الحديثة وان يدرب الفلاح اليمني على حسن استخدامها وذلك يؤكد ارتباط مستقبل التنمية الزراعية بمستوى تعليم الغالبية العظمى للسكان وهم الفلاحون .

٤ ــ من الثابت لدى المهتمين بالتنمية الصحيـــة في الدول النامية ان المستشفيات الضخمة باجهزتها المعقدة واطبائها المتخصصين تخصصات دقيقـــة

لا تحل المشكلة الصحية في هذه الدول لان الامراض التي تعوق نمو المجتمع وتضعف صحة ابنائه يمكن معالجتها بابسط الوسائل وهي توفير الخدمات الصحية الاساسية كالماء النقي والتلقيح ضد الامراض المستوطنة والعناية بصحة الام والطفل ، ولقد ثبت ايضا ان مستوى تعليم وثقافة المجتمع النامي له أكبر الاثر في نجاح برامج الخدمات الصحية الاساسية .

٥ ـ اما مشكلة المأوى في اليمن فهي اقل حدة من مشكلتي الغذاء والصحة لان مهارة الانسان اليمني في صنعة البناء واستخدام المواد المحلية وملائمة التصميم لظروف البيئة لا تكاد توجد في اي مجتمع نام اليوم وكل مشاهد للريف اليمني ـ باستثناء السهل الساحلي « تهامة » ـ لا يمكنه انكار هذه الحقيقة ، ومع ذلك فقد بدأت تظهر في المدن الرئيسية مشكلة الاسكان نتيجة لسرعة تطورها وزيادة سكانها بعامل الهجرة الداخلية وتوسع الادارة الحكومية ولكن مواجهة هذه المشكلة ليست عويصة اذا توفرت الادارة السياسية فسكان المدن ـ او ما يسمى بمدن في اليمن ـ لا يزيدون على ١٠٪ من مجموع السكان ولا يواجه مشكلة اسكانية الا نسبة ضئيلة منهم .

نخلص مما سبق الى ان التنمية الانسانية تقاس اليوم بمقدار ما يوفره القائمون عليها من سد للحاجات الاساسية لذلك الكائن الذي تنفق الدولة والمجتمع طاقاتهما من أجل تنميته وهو الانسان ، وهذه الاحتياجات الاساسية هي المأكل والمأوى والصحة والتعليم وهي احتياجات قد يكون من الخطأ المفاضلة فيما بينها وتقديم احداها على الاخرى ولكن بلدا كاليمن لا يستطيع ماديا ولا بشريا العمل على تخطيها بنفس القدرة والامكانات في آن واحد لا مناص له اذا من أن يولي الاهم منها اهتماما أكثر ويأتي التعليم والصحة في مقدمة المتطلبات الاساسية للمجتمع اليمني . ومع ذلك فان قطاع الخدمات لم يحظ الا بحوالي ١٢٪ من مجموع استثمارات الخطة خصص النصف من ذلك لقطاعي الصحة والتعليم اي ٦٪ من تكاليف الخطة .

واخيرا وليس آخرا لا بد ان نقول ان للتنمية في اي مجتمع كان تأثيراتها التي يحلو للبعض أن يعتبرها جانبية ولكنها في الواقع تأثيرات أساسية وتلك هي الضغوط الاجتماعية والتحولات النفسية التي تصحب اية تغيرات سريعة في البنية الهيكلية للاقتصاد مؤدية الى محو علاقات الانتاج التقليدية فيه وخلق علاقات من نوع جديد واهم هذه التغيرات هي ظاهرة الوعي بالذات التي تطرأ على الفرد والمجتمع بمجرد أن يتغير واقعه الاقتصادي واسلوب معيشته ومصادر ثقافته وظاهرة المحاكاة والتقليد لفئات ونماذج اجتماعية جديدة مشفوعة بحمى التوقعات الكبيرة وهي ضغوط لا يستطيع اي نظام مهما كانت قدرته على التغلغل

في تسيير حياة المجتمع أن يمنعها من أن تحدث . ومن الاجـدى لذلك النظام أن يعد العدة للتعايش معها بدلا من ان يصارعها . ويختلف أسلوب تعبير المجتمع عن هذه التحولات باختلاف النظام السياسي الذي يعيش افراده في ظله كمـا يختلف بالطبع باختلاف النظام الاقتصادي المطبق في المجتمع ذاته .

ان الجدل القائم اليوم والذي سـيظل قائما غدا حول مزايـا وعيوب النظامين الليبرالي (الحر) والاشتراكي هو في صلبه جدل حول قدرة واسلوب كل منهما في التفاعل مع التغيرات الاجتماعية الناجمة عن التحولات الاقتصادية وهي تغيرات قائمة فعلا تحت ظل النظامين ولكن التعبير عنها ومنافذها النفسية والاجتماعية تختلف باختلاف الانظمة. وبما ان هذا المثال يتناول اوضاع الجمهورية العربية اليمنية التي تتبنى النظام الاقتصادي الحر اداء او ان شئت فقل نظام العرض والطلب أو النظام الخاضع لميكانيكية السوق فانه سيكون مقالا مبتورا اذا لم تتناول في هذا الجزء منه ما يمكن ان يخبئه المستقبل في ظل النظـام الاقتصـادي القائم .

ان نظرة سريعة الىالمجتمع اليمني اليوم ومقارنته بمجتمع عام ١٩٧٠م تبرهن على ان عملية نمو اقتصادية هائلة ذات طابع مادي اساسا قد حدثت في هذا المجتمع ومن السهل سرد الادلة والبراهين لاثبات أن سياسة الانفتاح التي تبنتها اليمن في أوائل هذا العقد هي التي شجعت على حدوث هذا النمو ولكنها ما زالت حتى اليوم لا تزيد عن كونها سياسة انفتاح فقط لان قوة الجاذبيـة العشوائية ما زالت تسير عجلة التحول الاقتصادي في البلد فعلى الرغم من وجود خطة خمسية أولى وستليها حتما ثانية وثالثة الا ان اهم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية تحدث اليوم خارج اطار الخطة اي داخل القطاع الخاص بالذات الذي يزيد حجم نشاطه على مجمل انشطة القطاعين العام والمختلط اذا اخذنا قطاعي التجارة الداخلية والخارجية بعين الاعتبار . وفي ظل انظمة قانونية ومؤسسات تنفيذية مختلفة، وفي غياب التوجيه اليقظ الو عي لمدخرات هذا القطاع عبر سياسات مالية وضريبية وتشريعية متطورة فان الذي يحدث تحت ظـروف كهذه هو اتساع الفوارق الاجتماعية وفتح الشهية للدخـول الطفيلية وتزايد الاسعار بصورة حادة تمكن فئات محدودة في المجتمع من تحقيق ارباح فاحشة في فترة زمنية قصيرة . ولا شك ان استمرار التحول الاقتصادي على هذا المنوال في أي مجتمع كان سيؤدي في النهاية الى تناقضات حادة داخلة ما لم تع القيادة السياسية ابعادها وتعمل عـلى تفاديهـا وذلك بسن وتنفيذ قوانين ضريبية وتنظيمية تؤدي في محصلتها الى اعادة توزيع الدخل في المجتمع اضافة الى اتباع سياسة انمائية تؤدي أيضا الى تعمم المنافع على مجموع السكان ككل واهمها ايصال الخدمات الضرورية وسد الاحتياجات الاساسية لهموذلك يعني بالضرورة

اتباع سياسة اقتصادية وانمائية متوازنة مع سياسة البلد الاجتماعية والتشريعية مشفوعة بحد ادنى من الانفتاح السياسي الذي يسمح لظاهرة الوعي بالذات والمحاكاة والتوقعات بالتعبير عن وجودها خلال مؤسسات دستورية اجتماعية تفي المجتمع المتناقضات الحادة كتلك التي نشهدها اليوم في ايران مثلا والتي اصبحت نموذجا حيا ومثالا صارخا لما يمكن أن يؤدي اليه التحول الاقتصادي السريع في غياب قنوات ومنافذ للتعبير عن الذاتية الثقافية والسياسية الجديدة للمجتمع الجديد وكاتب هذا المقال يعتقد ان امام الجمهورية العربية اليمنية اليوم فسحة من الوقت وفرصة سانحة لتكون نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اذا احكم توجيهها قبل فوات الاوان .

مجلد السنة الخامسة

يمكن الحصول على اعداد السنة الخامسة مجلدة من ادارة المجلة مباشرة مقابل اربعة دنانير ، كما يمكن تزويد الراغبين في الحصول عليها خارج الكويت بالبريد الجوي مقابل خمسة دنانير أو ما يوازيها للافراد واثني عشر دينارا او ما يوازيها للهيئات والمؤسسات .

كما توجد لدى ادارة المجلة مجلدات السنوات السابقة بالاسعار التالية :

السنة	الكويت / دينارا		الخارج / دينارا	
	افراد	مؤسسات	افراد	مؤسسات
الاولى	٦	١٢	٧	١٥
الثانية	٦	١٢	٧	١٥
الثالثة	٥	١٠	٦	١٢
الرابعة	٥	١٠	٦	١٢

مجلة

الحقوق والشريعة

تصدرها كلية الحقوق والشريعة بجامعة الكويت

مجلة دورية

تعنى بالمجالات القانونية والشرعية

رئيسة التحرير
الدكتورة بدرية العوضي

سكرتير التحرير
الدكتور عادل الطبطبائي

الاشتراكات

داخل الكويت للافراد
٣ دنانير

للمؤسسات الرسمية
وشبه الرسمية والشركات
١٥ دينارًا

في الخارج
١٥ دولارًا امريكيًا - بالبريد الجوي

العنوان

جامعة الكويت - كلية الحقوق والشريعة
ص.ب ٥٤٧٦

يحتوي كل عدد على الموضوعات التالية: -

- ابحاث في القانون والشريعة الاسلامية
- تعليقات على الاحكام القضائية والتشريعات
- مراجعات للكتب الجديدة
- تقارير عن المؤتمرات الدولية

جميع المراسلات توجه باسم
سكرتير التحرير